الاستنكار واطلاق المواقف التضامنية مع الثورة الفلسطينية. ومع أن جميع البيانات العربية طالبت بموقف عربي موحد أمام الاعتداءات الاسرائيلية الا أن هذا الموقف العربي الموحد لم يبصر النور. لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، دولة الامارات) عارضوا عقد مؤتمر قمة عربي ــ ما عدا الكويت ــ حول لبنان، وذلك تجنباً لاحتمال اتخاذ اجراءات ضد الولايات المتحدة[٦٢]. وجلّ ما صدر عن المجلس المذكور استنكار استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد القرارات الدولية، ودعوة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الى فرض عقوبات على اسرائيل[٦٣]. ودعا برلمان أبو ظبي الولايات المتحدة الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه[٦٤]. وفي حين ناشدت قطر البلدان العربية أن توحد صفوفها وتبدأ تحركاً عملياً لدعم الفلسطينيين واللبنانيين في مواجهة الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية[٦٥]، قرر ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة في إمارة دبي التبرع بنصف راتب شهر لصالح مقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية[٦٦].

أما دولة الكويت فقد امتازت مواقفها عن بقية مواقف الدول الخليجية الأخرى، بأنها كانت أكثر صرامة ووضوحاً. فقد أصدر أمير الكويت عفواً عن ٨٨ سجيناً فلسطينياً والسماح لهم بالدفاع عن الثورة في لبنان. وتكفلت الكويت بنفقات وصولهم الى لبنان[٦٧]. كما اتهم أمير الكويت الولايات المتحدة بدعم الغزو الاسرائيلي للبنان، ودعا الدول العربية الى اعادة النظر في علاقاتها الدولية «لئلا تواجه الهزيمة المستمرة»[٦٨]. وفي اجراء آخر قطعت الكويت اتصالاتها بالعالم الخارجي وأضربت وزاراتها وادارتها عن العمل لمدة ساعة تضامناً مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، واحتجاجاً على ما وصفته الحكومة بأنه قتل طائش لمدنيين أبرياء من اللبنانيين والفلسطينيين[٦٩]. وكانت الكويت قد كررت نداءها مرات عدة الى عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب لبحث الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، كما أهابت بالدول العربية أن ترد على ندائها[٧٠]. من جهة ثانية طالب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة بوقف الدعم الكويتي لسوريا والبالغ ٣٠٥ مليون دولار، بعد أن كان نواب كويتيون قد اتهموا سوريا بالتخلي عن الفلسطينيين[٧١].

تعثرت مبادرة اليمنين، الهادفة الى عقد مؤتمر عربي بسبب اصرار ليبيا والجزائر على عدم عقده في المغرب واصرار السعودية، بالمقابل، على اعتبار المؤتمر المقترح استمراراً لمؤتمر فاس السابق وعلى ضرورة انعقاده في المغرب. وكانت اليمن الديمقراطية قد بادرت منفردة الى ارسال عدة مئات من المتطوعين للقتال في لبنان[٧٢].

أما دول المغرب العربي فقد لزمت صمتاً نسبياً. وباستثناء تونس، التي أرسلت وفداً طبياً الى لبنان للمشاركة في عمليات انقاذ الضحايا[٧٣]، والتي فشلت مبادرة رئيسها، بورقيبة، في عقد مؤتمر قمة عربي، لم تستطع تسجيل أي موقف فعلي سوى الغاء احتفالات العيد العشرين لاستقلال الجزائر. وكان الرئيس بورقيبة قد قال أن الوقت بات ناضجاً للاعتراف المتبادل بين م.ت.ف. واسرائيل. وجاء ذلك في رسالة بعث بها إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق، بيار منديس فرانس، الذي نشر بياناً يدعو الى الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل[٧٤].

وكان العراق قد أدان العدوان الصهيوني على لبنان وعلى المقاومة. ودعا نعيم حداد، رئيس المجلس الوطني العراقي، برلمانات العالم الى التضامن مع الشعب العربي في مواجهة الاعتداءات على بيروت وعلى مدن الجنوب اللبناني[٧٥]. وفي السودان استدعى الرئيس جعفر النميري السفير الاميركي في الخرطوم، وطلب اليه ان تتدخل الولايات المتحدة من أجل انسحاب اسرائيلي غير مشروط من لبنان[٧٦]. كما أعلن استعداده لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت[٧٧]. وأتت مبادرة النميري هذه بعد سنة من تهديده بسحب اعتراف الخرطوم بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الرئيس النميري نفسه تراجع عن مبادرته هذه يوم ١٩٨٢/٨/٨.

ثانياً ــ المواقف العربية الشعبية

في المرات القليلة التي حاولت فيها الجماهير العربية التعبير عن تضامنها مع الثورة الفلسطينية، تحرك رجال الشرطة لمنع ذلك. ففي المغرب قامت الشرطة باعتقال عدد من الاشخاص للتحقيق معهم بعد مهرجان دعت اليه الاحزاب